# تقييم تجارب دول عربية في تطبيق التأمين التكافلي

اعداد الباحث

عبدالكريم رمضان الهمالي

# مقدمة:

شهدت صناعة التامين التكافلي إنجازات متميزة، حيث نشأة في العديد من شركات التأمين التكافلي في بعض من الدول العربية، ويرجع ذلك إلى الجهود التي بذلها العديد من الأطراف، بما فيهم الفقهاء والعاملين في القطاع، والجهات التنظيمية من اجل تنمية نشاطه باعتباره بديلاً للتأمين التجاري، إلا أن تنمية صناعة التأمين التكافلي لابد وأن تواجهها مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تعيق من تطور هذه الصناعة في كل دولة عربية نشأت فيها هذه الصناعة، وهذا ما سنقوم بالتطرق إليه في هذا المبحث، فلقد اخترنا ثلاث تجارب عربية في تطبيق التأمين التكافلي لتعرف على أهم الصعوبات والتحديات التي واجهتها هذه التجارب وهي التجربة السودانية، والتجربة السعودية، والتجربة الجزائية، لكن وقبل البدء في عرض الصعوبات والتحديات التي تواجه كل تجربة من تجارب هذه الدول، فلابد هنا من التطرق غلى صناعة التأمين التكافلي على الصعيد العربي.

# مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن اختلاف حداثة تطبيق التأمين التكافلي في العالم العربي تواجهه مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تعيق من تطبيقه، وهذه الصعوبات والتحديات تختلف باختلاف بيئة الدراسة في كل دولة من الدول العربية التي خاضت غمار صناعة التامين التكافلي.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لدراسة وتقييم أهم التجارب العربية في صناعة التأمين التكافلي ما هي الصعوبات والتحديات التي واجهت صناعة التأمين التكافلي في الدول العربية، وما مدى نجاح صناعة التامين التكافلي في الدول العربية.

# فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية:

- توافر مقومات نجاح صناعة التأمين التكافلي ساهم في نجاحه في بعض الدول العربية، وحال دون ذلك في بعض الدول العربية الأخرى.

# أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى دراسة أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في العالم العربي، بالإضافة إلى التعرف بهذه الصناعة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كذلك تعريف العاملين في مجال التأمين التكافلي والمجال الشرعي والمجال التشريعي وشركات التأمين التكافلي العاملة في العالم العربي بإمكانية تجاوز الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق التأمين التكافلي، والاستفادة من التجارب العربية المختلفة من خلال تحديد نقاط النجاح ونقاط الفشل لتقويم صناعة التامين التكافلي في العالم العربي.

## أهداف الدراسة:

على ضوء الفرضية السابقة تتضح أهداف الراسة كما يلي:

١- التعرف على أهم التجارب العربية في صناعة التأمين التكافلي.
٢- تحديد أسباب النجاح والفشل في صناعة التأمين التكافلي في العالم العربي.

## منهجية الدراسة:

سيتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة حيث ارتبط المنهج الوصفي بالجانب النظري لإبراز أثر الصعوبات والتحديات تجاه تطبيق التأمين التكافلي في العالم العربي، أمّا بالنسبة للمنهج التحليل ويليه المنهج الاستنتاجي فقد ارتبط بالجانب العملي لغرض القيام بالتحاليل الاحصائية.

## طرق جمع البيانات:

سيتم جمع البيانات في هذا الجانب عن طريق المراجع والكتب والمجلات والندوات والمؤتمرات الخاصة والتقارير والنشرات المتعلقة بهذا الموضوع.

## مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة دراسة التأمين التكافلي في بعض الدول العربية المتمثلة في الجزائر والسودان والسعودية.

## أولاً: صناعة التأمين التكافلي في العالم العربي:

شهدت صناعة التأمين التكافلي تطوراً في البلدان العربية، حيث بلغ عدد شركات التأمين التكافلي (٨٤) شركة تأمين تكافلي خلال سنة ٢٠١٠ م، موزعة على الدول العربية، وبغرض تحديد واقع صناعة التأمين التكافلي في العالم العربي، نتناول فيما يلي عرضاً لرأس مال شركات التأمين التكافلي وتطور اشتراكات التأمين التكافلي في العالم العربي:

**١- رأس مال شركات التأمين التكافلي في العالم العربي: نتناوله من خلال الجدول الآتي:**

الجدول رقم (١) مبلغ رأس المال المدفوع من قبل شركات التأمين التكافلي

**في الدول العربية خلال سنة ٢٠١٠ م الوحدة: دولار أمريكي**

| الدول | عدد شركات التأمين التكافلي | مبلغ رأس المال المدفوع |
|---|---|---|
| **الإمارات العربية المتحدة** | ١٠ | ٨٠٨.٥٥٠.٦٧٩ |
| **السعودية** | ١٩ | ١.٤١٠.٥٥٣.٨٢٢ |
| **البحرين** | ٠٥ | ٣٤٧.٦٤٧.١٢١ |
| **مصر** | ٠٧ | ٥٥.٢٨٥.٦٤٢ |
| **الكويت** | ١٠ | ٨٢٩.٢٥٢.٨١١ |
| **سوريا** | ٠٢ | ٢٨.٢٦٤.٨٦٠ |
| **الأردن** | ٠٣ | ٥٠.٧٩٠.٠٦٨ |
| **السودان** | ١٤ | ١٥.٧٩٠.٤٠٧ |
| **قطر** | ٠٦ | ١٩٦.٩٨٨.٩٨٧ |
| **اليمن** | ٠٢ | ٣.٦٥٢.٩٦٨ |
| **موريتانيا** | ٠٢ | ١.٢١٤.٩٤٠ |

المصدر: السيد حامد حسن محمد: **استشراف مستقبل التأمين التعاوني**، مرجع سابق، ص:٧٨٠.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١) بأنّ المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى من حيث رأس المال المدفوع (١.٤١٠.٥٥٣.٨٢٢ ميلون دولار أمريكي)، مما يعكس لنا قدرتها على الالتزام بدفع التعويض، تليها الكويت في المرتبة الثانية، حيث بلغ رأس المال المدفوع (٨٢٩.٢٥٢.٨١١ مليون دولار أمريكي)، أما المرتبة الرابعة فتحتلها الإمارات العربية المتحدة برأس مال مدفوع قيمته (٨٠٨.٥٥٠.٦٧٩ مليون دولار أمريكي)، تليها قطر في المرتبة الخامسة بقيمة (١٩٦.٩٨٨.٩٨٧ مليون دولار أمريكي)، أما بقية دول العالم العربي فتتراوح قيمة رأس المال المدفوع فيها بين (٥٥.٢٨٥.٦٤٢ مليون دولار أمريكي) و (٣.٦٥٢.٩٦٨ مليون دولار أمريكي).

**٢- تطور اشتراكات التأمين التكافلي في العالم العربي:**

نستعرض من خلال الجدول رقم (٢) تطور اشتراكات التأمين التكافلي في العالم العربي خلال الفترة من ٢٠٠٧ م إلى غاية سنة ٢٠١١ م.

**الجدول رقم (٢): تطور اشتراكات التأمين التكافلي في العالم العربي خلال الفترة (٢٠٠٧ م – ٢٠١١ م)**

**الوحدة: مليون دولار أمركي**

| الدول | تطور اشتراكات التأمين التكافلي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ |
| البحرين | ٤٠.٧ | ٧٠.٩ | ٨٦.٦ | ١٠٢.٢ | ١١٩.٨ |
| مصر | ٦.١ | ٦.٢ | ٢٩.٣ | ٥٨.٩ | ٧٢.٥ |
| الأردن | ١٤.٢ | ٢١.٩ | ٢٤.٢ | ٤٥.٩ | ٤٩.٥ |
| الكويت | ٩٥ | ١٠٠.٧ | ١٢٧٧ | ١٣٣.١ | ١٣٨.٩ |
| فلسطين | - | ٢.١ | ٥.٤ | ٧.٩ | ١١.٤ |
| قطر | ٥٢.٦ | ١٢٨.١ | ١٣٦.١ | ٢٥٩.٨ | ٤٥٣.١ |
| السعودية | ٢.٢٩٠.٣ | ٢.٩١١.٧ | ٣.٨٩٦.٠ | ٣.٣٧٠.٠ | ٤.٩٣٣.٧ |
| السودان | ٢٦١.٦ | ٢٧٨.١ | ٢٨٥.٩ | ٣٦٣.٤ | ٣٨٨.٨ |
| الإمارات العربية المتحدة | ٣٦٩.٢ | ٥٤٢.١ | ٦٣٩.٦ | ٨١٨.٤ | ٩٤١.٢ |

**المصدر**: السيد حامد حسن محمد: **استشراف مستقبل التأمين التعاوني**، مرجع سابق، ص:٧٨٠.

من خلال الجدول رقم (٢) يتضح بأنّ جميع الدول العربية المذكورة في الجدول وهي: البحرين، مصر، الأردن، الكويت، فلسطين، قطر، السعودية، السودان، والإمارات الربية المتحدة، تعرف نمواً متزايداً لاشتراكات التأمين التكافلي، وفي مقدمة هذه الدول نجد بأن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى من حيث تطور اشتراكات التأمين التكافلي، الأمر الذي يعكس لنا تقدم وتيرة نمو صناعة التأمين التكافلي بها ووجود إقبال كبير على خدمات التأمين التكافلي، تليها في المرتبة الثانية الإمارات العربية المتحدة، أمّا المرتبة الثالثة فتحتلها السودان، ثم بقية الدول العربية.

**٣- نشاط إعادة التأمين التكافلي في العالم العربي:**

يلعب نشاط إعادة التأمين التكافلي دورا مهماً في تنمية نشاط التأمين التكافلي، حيث يسمح بتوزيع مخاطر محفظة التأمين التكافلي، مما يسهم في تحقيق الاستقرار وتوزان العملية التأمينية التكافلية، ونظراً لأهمية نشاط إعادة التأمين التكافلي تم تأسيس أول شركة لإعادة التأمين التكافلي في السودان، وهي شركة إعادة التأمين الوطنية السودان (المحدودة)

سنة ١٩٨٦ م، تلاها ظهور عدد من شركان إعادة التأمين على مستوى العالم العربي، إذ يتضمن السوق السعودي أكبر عدد لشركات إعادة التأمين التكافلي، حيث يتكون من أربع شركات تأمين وإعادة تأمين تكافلي وهي: المتوسط والخليج للتامين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغليف) والتي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٦ م وشركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني والتي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٧ م، وشركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني والتي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٨م، وشركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي وتاريخ تأسيسها سنة ٢٠٠٩ م، إضافة إلى شركة مختصة بإعادة التأمين وهي الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة) والتي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٨ م، يليه سو الإمارات العربية المتحدة، والذي يحتوي على ثلاث شركات لإعادة التكافل هي: دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين(أمان)، وقد تم تأسيسها سنة ٢٠٠٢ م، وشركة تكافل ري ليمتد وقد تم تأسيسها سنة ٢٠٠٥ م، والقابضة لإعادة التكافل المحدودة والتي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٨ م، وتجدر الإشارة لكون الشركة القابضة لإعادة التكافل المحدودة تعتبر أكبر شركة لإعادة التأمين التكافلي في العالم، وفي المرتبة الثالثة البحرين بشركتين لإعادة التأمين التكافلي هما: هانوفر لإعادة التكافل والتي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٦ م، والقابضة لإعادة التكافل والتي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٨م، ثم الكويت بشركة واحدة لإعادة التأمين التكافلي هي الفجر لإعادة التأمين التكافلي والتي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٦ م، ودولة قطر بشركة إعادة تأمين تكافلي واحدة هي الخليج للتأمين وإعادة التأمين التكافلي، وقد تم تأسيسها سنة ٢٠١٠ م[١]، الأمر الذي يوضح لنا وجود نقص كبير في عدد شركات إعادة التأمين التكافلي، مما نتج عنه لجوء شركات التأمين التكافلي لإعادة التأمين لدى شركات إعادة تأمين تجارية محلية وخارجية (إعادة التأمين الخارجي)، مما سمح بخروج رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً يواجه صناعة التأمين التكافلي، مما يتطلب ضرورة بذل الجهود لإنشاء

(١) زيدان محمد أحمد، **شركات إعادة التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**، مرجع سابق، ص٢٥٩-٢٦٠.

شركات إعادة التأمين التكافلي ذات رؤوس أموال كبيرة لدعم قدراتها المالية وزيادة قدراتها التنافسية.

## ثانياً: الصعوبات و التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي في العالم العربي:

رغم النجاح المتواصل لصناعة التأمين التكافلي واتساع تطبيقاتها في العالم العربي، فإنها تواجه مجموعة من الصعوبات والتحديات، والتي يمكن تصنيفها إلى تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية، والتي نستعرضها من خلال ما يأتي:

**١- صعوبات وتحديات تتعلق بالبيئة الداخلية:**

الصعوبات والتحديات التي تتعلق بالبيئة الداخلية لصناعة التأمين التكافلي تختلف من دولة لأخرى، حيث إن شركات التأمين التكافلي لا تعمل في مساحة جغرافية واحدة، ولكن على الرغم من حقيقة هذا الاختلاف، فإن تحديات البيئة الداخلية لصناعة التأمين التكافلي على مستوى العالم العربي تتفق إلى حد كبير في جملة من النقاط هي[٢]:

- قلة الوعي والثقافة التأمينية التكافلية سواء بالنسبة للعاملين في شركات التأمين التكافلي، بسبب الخلفية المهنية التجارية (التقليدية) أو بالنسبة لمختلف أفراد المجتمع نتيجة عدم قيام شركات التأمين التكافلي بتنمية جهودها لنشر ثقافة التكافل في المجتمع والتعريف بنشاطها[٣].
- عدم قيام شركات التأمين التكافلي بتطوير وابتكار منتجات تأمينية تكافلية، حيث اكتفت بتطبيق ما تنتجه شركات التأمين التجارية والقيام بتعديله بما يتناسب مع مبادئ وأسس التأمين التكافلي.
- عدم كفاية شركات إعادة التأمين التكافلي التي تعد من أهم دعامات انتشار وتنوع خدمات التأمين التكافلي، أما العدد القليل الموجود من هذه الشركات فلا يلبي حاجة جميع شركات التأمين

(٢) محمد السيد حامد حسن، **استشراف مستقبل التأمين**، مرجع سابق، ص٧٩٣-٧٩٩.
(٣) عبد القادر بريش ومعمر حمدي، **التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي**، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، ٢٣ و ٢٤ فبراير ٢٠١١ م، ص٩.

التكافلي المتعلقة بإعادة التأمين، سواء أكان ذلك لعدم مقدرة شركات إعادة التأمين التكافلي على منح تغطية إعادة التأمين لأخطار معينة، وقد يرجع عدم المقدرة إلى ضعف الطاقة الاستيعابية للحدود القصوى لمبالغ إعادة التأمين التي تقبلها شركات إعادة التأمين التكافلي.

- نقص اليد العاملة ذات الكفاءة لا يزال ينعكس سلباً على أداء شركات التأمين التكافلي(٤).
- غياب أنظمة الرقابة الشَّرْعية، حيث لا تزال بعض شركات التأمين التكافلي غير مهتمة بشكل أو بآخر بإيجاد نظام للرقابة الشَّرْعية.

**٢- صعوبات وتحديات تتعلق بالبيئة الخارجية:**

تتعدد الصعوبات والتحديات الخارجية التي تواجه نشاط شركات التأمين التكافلي، وتتمثل أهمها فيما يأتي(٥):

- عملية التذبذب والتغير في الأسعار، سواء كان ذلك بسبب التضخم، أو بسبب سياسات الدولة، مما ينتج عنه ارتفاع تكاليف الصيانة للعين المؤمن عليها، مما يجعل قيمها السوقية أعلى من تلك القيمة التي أبرم وفقاً لها عقد التأمين، وهذا الوضع يجعل شركة التأمين التكافلي تتضرر، لأن قيمة التكاليف التي تتحملها ستكون أعلى من القيمة التي أبرم وفقاً لها عقد التأمين.
- حدة المنافسة بين شركات التأمين التكافلي وشركات التأمين التجاري، وقيام شركات التأمين التجاري بفتح نوافذ لتقديم خدمات تأمين تكافلي، الأمر الذي زاد من حدة المنافسة.
- عدم وجود تشريعات تنظم صناعة التأمين التكافلي في الدول التي تنطلق فيها خدمات التأمين التكافلي عدا ثلاث دول وهي: السودان، والسعودية، وماليزيا، التي أصدرت تشريعات خاصة بصناعة التأمين التكافلي، أما معظم الدول فما زالت عملية تنظيم صناعة التأمين التكافلي فيها تتم وفقاً للقانون الذي تنظم به صناعة التأمين التجاري، على الرغم من الاختلافات الجوهرية بين الصناعتين.

---

(٤) دليلة حضري وجميلة بغداوي، **صناعة التأمين التكافلي في دول مختارة بين الواقع، الآفاق والتحديات**: بحث مقدم للملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب عربية -، جامعة الشلف، ٠٣ و ٠٤ ديسمبر ٢٠١٢ م، ص١٨.

(٥) محمد السيد حامد حسن، **استشراف مستقبل التأمين**، مرجع سابق، ص٧٩٧-٧٩٨.

مما سبق يتضح لنا بأن صناعة التأمين التكافلي تواجه عدة تحديات تنبع معظمها من بيئتها الداخلية والخارجية، وتعود في معظمها إلى حداثة نشأة صناعة التأمين التكافلي، وعدم وجود تشريعات تنظم نشاط التأمين التكافلي، إضافة إلى نقص كفاءة العاملين في شركات التأمين التكافلي، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من هذه التحديات فإن هناك فرصاً لنجاح صناعة التأمين التكافلي، تتمثل أهمها في القبول الذي يتوافر لصناعة التأمين التكافلي من الناحية الشَّرْعية، والذي نتج عنه اتساع وانتشار خدمات التأمين التكافلي، إضافة إلى ظهور شركات تأمين تكافلي ذات حجم كبير، الأمر الذي يتطلب العمل على تنمية ودعم نشاطها من قبل المشرفين على نشاط التأمين ومسؤولي شركات التأمين التكافلي، حتى تكون منافساً قوياً لشركات التأمين التجارية.

## ثالثاً: تطور صناعة التأمين التكافلي في بعض البلدان العربية وأهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها:

سيقوم الباحث باستعراض تجارب بعض الدول العربية من ناحية تطور صناعة التأمين التكافلي فيها، والتعرف على أهم الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه الدول، ولقد اخترنا من هذه التجارب تجربة السودان، وتجربة السعودية، وتجربة الجزائر، على النحو الآتي:

**١- تطور نشاط التأمين التكافلي بالسودان:**

بغرض التعرف على تطور نشاط التأمين التكافلي بالسودان، نستعرض من خلال ما يلي إجمالي أقساط وتعويضات التأمين وتطور نشاط إعادة التأمين، بالإضافة إلى عرض الصعوبات والتحديات التي واجهت صناعة التأمين التكافلي بالسودان كما يأتي:

- **تطـور أقســـــــاط وتعويضـــات التأمين:** نوضح من خلال الجدول رقم (٣) والشكل (١) تطور أقساط وتعويضات التأمين العام خلال الفترة من ٢٠٠٧ م إلى غاية ٢٠١١ م.

الجدول رقم (٣) إجمالي أقساط وتعويضات سوق التأمين السوداني " التأمين العام والتأمين على الحياة " خلال الفترة (٢٠٠٧ م – ٢٠١١ م)

**الوحدة: بالجنيه السوداني**

| السنة | إجمالي أقساط التأمين | | إجمالي التعويضات | |
|---|---|---|---|---|
| | التأمين العام | التأمين على الحياة | التأمين العام | التأمين على الحياة |
| ٢٠٠٧ | ٤٨٨٢١٢٤٨٤ | ٢٨٦١٤٥٧٣ | ٢٨٥٩٧٠٧٣٩ | ٥١٧٨٠٤٤ |
| ٢٠٠٨ | ٥٨٣٩٢٧٥٨٣ | ٢٧٥٩٣٥٧٤ | ٤٣٤١٠٧٨٠٠ | ١٠٣٥٦٩١٥ |
| ٢٠٠٩ | ٦٢٨٨٥١٣٤٩ | ٣٤٨٣٦٥٢١ | ٣٨٠٧٤٨٢٧٢ | ١٢١٨٨٥٩٣ |
| ٢٠١٠ | ٧٣٤٠٨٣٢٠٩ | ٣٩٨٩١٠٨١ | ٤٤٣٤٠٣٨٨٦ | ١٤٨٢٤٢٠٧ |
| ٢٠١١ | ٨٥١٨١٠٧٥٧ | ٤٤٧٥١٩٦٣ | ٥١٦٨٨٩١٩٨ | ١٦٢٥٢٦٩١ |
| **المجمـــــــوع** | ٣٢٨٦٨٨٥٣٨٢ | ١٧٥٦٨٧٧١٢ | ٢٠٦١١١٩٨٩٥ | ٥٨٨٠٠٤٥٠ |

**المصدر**: الاتحاد العالمي للتأمين التكافلي، **تقرير سوق التأمين السوداني**، ٢٠١٢ م.

والشكل الموالي يوضح الجدول رقم (١)

**الشكل رقم (١): تطور أقساط التأمين العام والتأمين على الحياة في سوق التأمين السوداني**
**خلال الفترة من ٢٠٠٧ م إلى غاية ٢٠١١ م**

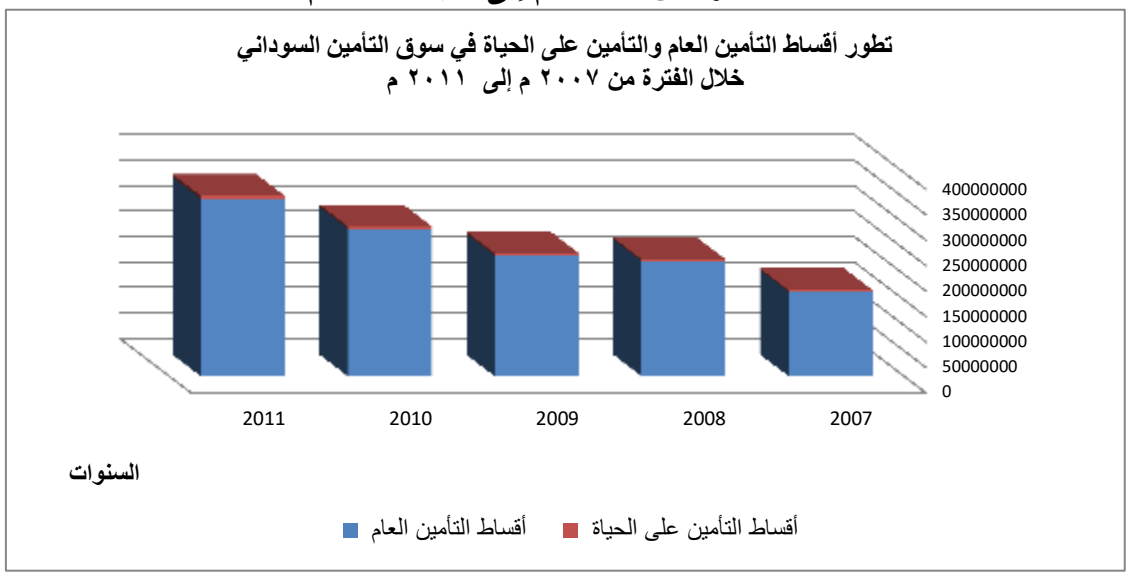


لهم، حيث نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول رقم (٣) أن إجمالي تعويضات التأمين والتأمين على الحياة تعرف ارتفاعاً متواصلاً، كما نلاحظ بأن أقساط التأمين العام تعرف ارتفاعاً كبيراً مقارنة بأقساط التأمين على الحياة، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين العام خلال سنة ٢٠١١ م، بمبلغ قدره (١١٧٧٢٧٥٤٨ جنيه سوداني) مقارنة بسنة ٢٠١٠ م،

كما ارتفع مبلغ إجمالي التعويضات لسنة ٢٠١١ م مبلغ إجمالي قدره (٧٣٤٨٥٣١٢ جنيه سوداني) مقارنة بسنة ٢٠١٠ م، الأمر الذي يعكس لنا كون الاكتتاب في فرع التأمين العام أكبر من الاكتتاب في فرع التأمين على الحياة في سوق التأمين السوداني، ويفسر ذلك بعدم إقبال الفرد السوداني على التأمين على الحياة نظراً لعاداته ولأسباب دينية.

- **تطور أقساط وتعويضات إعادة التأمين:** بغرض التعرف على تطور نشاط إعادة التأمين نتناول من خلال الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٢) تطور أقساط وتعويضات نشاط إعادة التأمين في السودان خلال الفترة من ٢٠٠٧ م إلى غاية ٢٠١١ م.

**الجدول رقم (٤) إجمالي أقساط وتعويضات إعادة " التأمين العام والتأمين على الحياة " في السودان خلال الفترة (٢٠٠٧ م – ٢٠١١ م)**

| السنة | إجمالي أقساط إعادة التأمين | | إجمالي التعويضات | |
|---|---|---|---|---|
| | التأمين العام | التأمين على الحياة | التأمين العام | التأمين على الحياة |
| ٢٠٠٧ | ١٦٥٩٨٧٨٦٥ | ٣٣٩٠٤٨٠ | ١٦٥٩٨٧٨٦٥ | ٩٥٠٤٤٦ |
| ٢٠٠٨ | ٢٢٦٥٦٤٣٢٦ | ٣٢٠٣٦٥٣ | ٢٠٦٠٨٩٢٨٦ | ١٨٥٩٦٧٩ |
| ٢٠٠٩ | ٢٣٧١٣٨١٩٤ | ٤٨٨٧٩٩١ | ١٣٦٨٦٨٠٦٤ | ٢٠٢١٤٦٨ |
| ٢٠١٠ | ٢٩٠٢٦٩٢١٣ | ٤٤٦٦٣٠٥ | ٤٢٣٦٠٠٦٩٣ | ٢١٨٤١٥٩ |
| ٢٠١١ | ٣٤٨٧١٥٥٢١ | ٥٧٥٢١٩٦ | ٢٠٠١٧٥٩٣٩ | ٢١٣٧٨٨٤ |
| **المجموع** | ١٢٦٨٦٧٥١١٩ | ٢١٧٠٠٦٢٥ | ١١٣٢٧٢١٨٤٧ | ٩١٥٣٦٣٦ |

**المصدر**: الاتحاد العالمي للتأمين التكافلي، **تقرير سوق التأمين السوداني**، ٢٠١٢ م.

والشكل الموالي يوضح الجدول رقم (٤)

**الشكل رقم (٢): تطور أقساط إعادة التأمين العام والتأمين على الحياة في السودان خلال الفترة من ٢٠٠٧ م إلى غاية ٢٠١١ م**

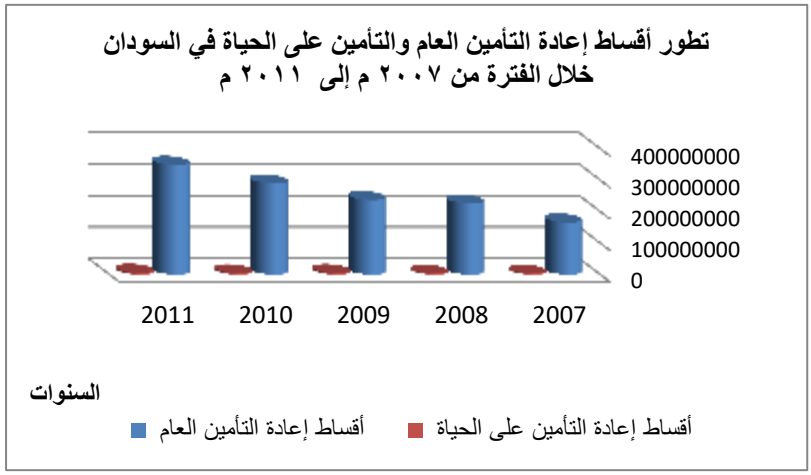

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (٢)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٢) بأن تطور أقساط إعادة التأمين سواء التأمين العام أو التأمين على الحياة خلال الفترة (٢٠٠٧ م – ٢٠١١ م) يعرف ارتفاعاً مستمراً، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى كون شركات إعادة التأمين في سوق التأمين السوداني حريصة على تعويض شركات التأمين، وهذا ما نلاحظه من خلال ارتفاع مبالغ تعويضات إعادة التأمين خلال الفترة (٢٠٠٧ م – ٢٠١١ م)، إلا أننا نلاحظ بأنّ تطور أقساط إعادة التأمين على الحياة أقل من تطور أقساط إعادة التأمين العام، ويرجع سبب ذلك إلى كون الاكتتاب في التأمين على الحياة أقل من الاكتتاب في التأمين العام، كما لاحظنا من خلال إحصائيات الجدول رقم (٤) لذلك تنخفض أقساط إعادة التأمين على فرع التأمين على الحياة، نظراً لكون المجتمع السوداني لا زال يتحرج من التأمين على الحياة لأسباب دينية.

**٣- صعوبات وتحديات صناعة التأمين التكافلي بالسودان:** رغم التغيرات الإدارية والمؤسسية الجذرية لغرض تحويل أعمال التأمين حسب القواعد الشَّرْعية للتأمين التكافلي، إلاَّ أن هناك عدة تحديات اعترضت نمو صناعة التأمين التكافلي في السودان باعتبارها صناعة حديثة هي[٦]:

- **بطء الإجراءات:** تضارب وتداخل الصلاحيات الإدارية، نتج عنه بطء في تنفيذ التدابير لعاجلة اللازمة للتحول نحو نظام التأمين التكافلي.
- **نقص الكوادر المتخصصة في مجال التأمين التكافلي:** هناك نقص في الكوادر المؤهلة في مجال التأمين التكافلي، إذ لا توجد كوادر فنية مؤهلة لدرجة كافية لإدارة أعمال التأمين مثل تقدير وتقويم الخسائر وتقدير المخاطر.
- **ضعف الإلمام بالجوانب الفنية في ممارسة أنشطة التأمين التكافلي:** يتجلى ضعف الجوانب الفنية في ممارسة نشاط التأمين التكافلي من خلال الخلافات القانونية التي

(٦) عثمان بابكر أحمد، **قطاع التأمين في السودان، تقويم تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد للنشر، جدة، ط٢، ٢٠٠٤ ، ص٩٥-٩٦.

تنشأ بين المؤمن لهم وشركات التأمين، إضافة إلى مشاكل تقدير الخسائر والتعويض عنها.

**٢- تطور نشاط التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية:**

شهد نشاط التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية نمواً، وفيما يلي توضيح لذلك من خلال عرض بعض الإحصائيات المتعلقة بأداء سوق التأمين بالمملكة العربية السعودية، وأهم الصعوبات والتحديات التي واجهتها فيما يأتي:

١- **تطور أقساط التأمين المكتتب بها:** نوضح من خلال الجدول رقم (٥) تطور أقساط التأمين المكتتب بها خلال الفترة من ٢٠٠٨ م إلى غاية ٢٠١٢ م.

**الوحدة: مليار ريال سعودي**

| نوع التأمين | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| تأمين الحماية والادخار | ٥٩٤ | ١.٠٠٣ | ٩٧٢ | ٩٠٥ | ٨٨٩ |
| التأمين الصحي | ٤.٨٠٥ | ٧.٢٩٢ | ٨.٦٩٠ | ٩.٧٠٨ | ١١.٢٨٥ |
| التأمين العام | ٥.٥٢٠ | ٦.٣١٥ | ٦.٧٢٥ | ٧.٨٩٠ | ٩.٠٠٠ |
| الإجمالي | ١٠.٩١٩ | ١٤.٦١٠ | ١٦.٣٨٧ | ١٨.٥٠٤ | ٢١.١٧٤ |

**المصدر**: مؤسسة النقد العربي السعودي: **إدارة مراقبة التأمين**، تقرير سوق التأمين السعودي، ٢٠١٢ م، ص:٠٦

من خلال الجدول رقم (٥) يتضح لنا بأن إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها قد ارتفع بمبلغ قدره ٢.٧ مليون ريال في سنة ٢٠١٢ م، مقابل ١٨.٥ مليون ريال سنة ٢٠١١ م، كما نلاحظ بأن التأمين الصحي قد حافظ على مكانته خلال سنة ٢٠١٢ م، باعتباره أكبر أنشطة التأمين في المملكة، حيث ارتفعت حصة التأمين الصحي من (٩٧٠٨ مليون ريال) في سنة ٢٠١١ م إلى (١١٢٨٥ مليون ريال) خلال سنة ٢٠١٢ م (من معدل ٥٢% إلى معدل ٥٣%)، ويرجع ارتفاع حصة التأمين الصحي لكون المملكة العربية السعودية قامت بتطبيق نظام التأمين الصحي الإجباري على المواطنين، وقد قامت أيضاً خلال سنة ٢٠٠٦ م، بإدخال برامج التأمين الصحي للوافدين المقيمين بالمملكة العربية السعودية، في حين بقيت حصة التأمين العام كما هي عليه بنسبة ٤٣% خلال سنتي ٢٠٠١ م و ٢٠١٢ م، في حين حافظ نشاط تأمين الحماية والادخار على مرتبته من حيث كونه أقل أنشطة التأمين حجماً، حيث بلغت حصته من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها ٠٤% في سنة ٢٠١٢ م، مقارنة بـ ٠٥% خلال سنة ٢٠١١ م.

**٢- عمق (انتشار) سوق التأمين:** يعرف عمق سوق التأمين بأنه نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي، ومن خلال الجدول رقم (٥) نستعرض تطور عمق سوق التأمين في المملكة العربية السعودية حسب كل نشاط خلال الفترة (٢٠٠٨ م – ٢٠١٢ م).

**الجدول رقم (٦): عمق سوق التأمين من إجمالي الناتج المحلي**

**خلال الفترة (٢٠٠٨ م – ٢٠١٢ م)**

**الوحدة: نسبة منوية (%)**

| نوع النشاط | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| تأمين الحماية والادخار | %٠.٠٣ | %٠.٤٥ | %٠.٠٦ | %٠.٠٤ | %٠.٠٣ |
| التأمين الصحي | %٠.٢٧ | %٠.٥٢ | %٠.١٥ | %٠.٤٥ | %٠.٤١ |
| التأمين العام | %٠.٣١ | %٠.٠٧ | %٠.٤٠ | %٠.٣٦ | %٠.٣٣ |
| إجمالي الناتج المحلي(مليار ريال) | ١.٧٨٦ | ١.٤١٣ | ١.٦٩٠ | ٢.١٦٣ | ٢.٧٢٧ |
| الإجمالي | %٠.٩٢ | %١.٠٣ | %٠.٩٧ | %٠.٨٦ | %٠.٧٨ |

**المصدر**: مؤسسة النقد العربي السعودي: **إدارة مراقبة التأمين**، تقرير سوق التأمين السعودي، ٢٠١٢ م، ص:٣٨

من خلال الجدول رقم (٦) نلاحظ بأن عمق سوق التأمين في المملكة العربية السعودية شهد خلال الفترة من ٢٠٠٨ م إلى غاية سنة ٢٠١٢ م انخفاضاً، حيث بلغ عمق سوق التأمين ما نسبته ٠.٧٨% خلال سنة ٢٠١٢ م مقابل ٠.٩٢% سنة ٢٠٠٨ م، ويرجع هذا الانخفاض إلى النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي (بنسبة تقدر بـ ٢٦% سنة ٢٠١٢ م)، وقد حظي قطاع النفط بالقسم الأكبر من هذا النمو.

**٣- كثافة التأمين:** تعرف كثافة التأمين بأنها إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد السكان، ومن خلال الجدول رقم (٧) الموالي سنتناول عرضاً لتطور كثافة التأمين في المملكة العربية السعودية حسب كل نشاط خلال الفترة (٢٠٠٨ م – ٢٠١٢ م).

**الجدول رقم (٧): تطور كثافة التأمين في المملكة العربية السعودية**

**خلال الفترة (٢٠٠٨ م – ٢٠١٢ م)**

**الوحدة: ريال سعودية**

| نوع النشاط | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| تأمين الحماية والادخار | ٢٣.٩ | ٣٩.٥ | ٣٥.٨ | ٣٣.٤ | ٣٠.٤ |
| التأمين الصحي | ١٩٣.٧ | ٢٨٧.٤ | ٣٢٠.٢ | ٣٨٦.٥ | ٣٥٧.٨ |
| التأمين العام | ٢٢٢.٥ | ٢٤٨.٩ | ٢٤٧.٨ | ٢٩٠.٨ | ٣٠٨.٣ |
| إجمالي السوق | ٤٧٢.٥ | ٢٩٢.٩ | ٦٠٣.٩ | ٦٨٢ | ٧٢٥.٢ |

**المصدر**: مؤسسة النقد العربي السعودي: **إدارة مراقبة التأمين**، تقرير سوق التأمين السعودي، ٢٠١٢ م، ص:٣٨

من خلال الجدول رقم (٧) يتضح لنا بأن كثافة التأمين بالمملكة العربية السعودية قد عرفت ارتفاعاً من (٦٨٢ ريال للفرد) خلال سنة ٢٠١١ م إلى (٧٢٥.٢ ريال للفرد) في سنة ٢٠١٢ م، بزيادة قدرها (٦.٣%)، حيث ارتفع مستوى إنفاق الفرد السعودي على الخدمات التأمينية بزيادة سنوية متوسطة بلغت (١١%) خلال الفترة من ٢٠٠٨ م إلى ٢٠١٢ م، وتبقى نسبة كثافة تأمين الحماية والادخار عند مستوى منخفض مقارنة بالتأمين العام والتأمين الصحي إذ بلغت (٣٠ ريال للفرد)، ويعود ذلك لكون أغلب أفراد المجتمع السعودي لا يقبلون على الخدمات التأمينية، حيث ينظرون إلى التأمين بصفة عامة بأنه يتعارض مع الدين ومع القدرة الإلهية، لذلك يقبلون على خدمات التأمين الصحي باعتبارها إجبارية.

**٤- نشاط إعادة التأمين التكافلي:** تخضع عمليات إعادة التأمين التكافلي في السوق السعودي لنظام مراقبة شركات التأمين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) ولائحته التنظيمية لأعمال إعادة التأمين الصادرة بتاريخ ٠٩ نوفمبر ٢٠٠٩ م، ويتكون سوق التأمين السعودي من أربع شركات تأمين وإعادة تأمين تكافلي وهي: المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف) شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني، وشركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني وشركة وقاية للتامين وإعادة التأمين التكافلي، إضافة إلى شركة مختصة بإعادة التأمين وهي الشركة السعودية لإعادة التأمين (إعادة)[٧] والتي تأسست سنة ٢٠٠٨ م، برأس مال مدفوع بلغ مليار ريال سعودي، حيث تعتبر أكبر شركة لإعادة التأمين التكافلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من رأس المال[٨]، وتشكل شركات إعادة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية ما نسبته (١٥%) من شركات

---

(٧) الجرف محمد سعود، **أنظمة ونماذج إعادة التأمين التعاوني (إعادة التكافل) في بعض الدول العربية والإسلامية**، بحث مقدم للملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبو ظبي، يومي ١٨ و ١٩ مايو ٢٠١٤ م، ص ٥٩٨ – ٦١٨.

(٨) زيدان محمد فرحان، **شركات إعادة التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**: مرجع سابق، ص٢٤٨.

التأمين العاملة بالسوق السعودي للتأمين، غير أنه بالرغم من أنَّ المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى فيما يخص عدد شركات إعادة التأمين التكافلي فإنّها تواجه مشكل اعتماد شركات التأمين السعودية على إعادة التأمين الخارجي في معظم الفروع ذات الكثافة المالية الكبيرة[٩]، مما يمثل تحدياً بالنسبة لصناعة التأمين بالمملكة العربية السعودية، الأمر الذي يتطلب ضرورة بذل شركات إعادة التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية مجهوداتها بغرض كسب ثقة شركات التأمين، ويتحقق ذلك من خلال التزامها مبادئ الحوكمة واحترامها لشروط الملاءة المالية.

**٥- الصعوبات والتحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي بـ(السعودية):**

رغم النمو الذي تشهده صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، فإنَّ سوق التأمين بالمملكة يواجه جملة من الصعوبات والتحديات التي نوردها فيما يأتي:[١٠]

- **تجزئة السوق:** بمعنى وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة تمارس نشاط التأمين، مما يجعلها غير قادرة على قبول أخطار عالية، وهذا لا يلبي احتياج الاقتصاد السعودي الذي يتصف في كثير من نشاطاته بارتفاع درجة الخطر، ومن جهة أخرى فإن وجود شركات صغيرة يحد من إمكانية التوسع والتنوع في السوق، بطرح منتجات جديدة وجذب عملاء جدد.
- **ضعف القدرات الفنية في إدارة الأخطار والاستثمار:** ويقصد بذلك نقص المختصين وضعف التواصل مع الجهات العالمية للتعرف على أحدث طرق إدارة الأخطار واستثمار الأقساط المكتتبة وتسويق منتجات التأمين وإصدار منتجات جديدة حسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

---

(٩) فرحان أحمد محمد، وعياد ياسر محمد، **تقييم سياسات إعادة التأمين لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية**، بحث مقدم للملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبو ظبي، يومي ١٨ و ١٩ مايو ٢٠١٤ م: ص ٧١٥.

(١٠) بتصرف: الأمير عبد المجيد أحمد، مرجع سابق، ص٢٤-٢٨.

- **المنافسة السعرية:** تعمد أغلب الشركات إلى تخفيض أسعار منتجاتها بهدف زيادة الإنتاج، وهذا لا يتناسب مع جميع منتجات التأمين، فبعض المنتجات تتشابه عقودها إلى حد بعيد بين الشركات المختلف مثل تأمين السيارات وتأمين المركبات مما يجعلها قابلة لأن تكون محلاً للمناسبة، ولكن الاختلاف يحدث عندما تتنافس شركات التأمين في أنواع التأمين غير القابلة للتنافس بسبب اختلاف التغطيات في وثائقها مثل التأمين الهندسي، وتأمين الممتلكات، مما يجعل شركات التأمين تتلاعب في التغطيات التي يحتاجها العميل مقابل تخفيض أسعارها فيجد العملاء في حال حدوث الخسائر، أن شركة التأمين ووفقاً لوثيقة التأمين غير ملزمة بالتعويض، وهذا يؤثر سلباً على الثقة في قطاع التأمين.
- **غياب آليات لتدريب وتطوير العاملين في قطاع التأمين:** ونعني بها عدم وجود معاهد متخصصة وبرامج تدريبية تضمن تدريب العاملين في قطاع التأمين، إضافة إلى عدم وجود إشراف ورقابة من قبل الجهات المتخصصة في تنفيذ خطط التدريب، يستثنى من ذلك قيام شركات رائدة في مجال التأمين بالمملكة بتقديم دورات تأهيلية على مستوى عالٍ، بالتعاون مع المعهد المصرفي السعودي والمعهد المصرفي البحريني.
- **محدودية شركات إعادة التأمين التكافلي:** قامت المملكة العربية السعودية بإجراء مجموعة من البحوث، واستطاعت في النهاية إحصاء مجموعة من معيدي التأمين التي حذرت من التعامل معهم لأنهم يمارسون تجارة غير مشروعة أو لديهم أعمال أو اتفاقيات أو شراكات مع شركات تتعامل في ما هو محرم كـ(القمار، والمخدرات، ...) وفي الوقت نفسه تأكدت من وجود شركات تعمل بشكل مشروع يمكن التعامل معها ولكنها محدودة، الأمر الذي جعل بعض الشركات لا تتعامل مع معيدي التأمين خوفاً من الشبهة، وتعرضت هذه الشركات لخسارة مباشرة[١١].

(١١) بتصرف: الأمير عبد المجيد أحمد، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٨.

- **المعتقدات السائدة في المجتمع:** من العوامل المؤثرة في الطلب على خدمات التأمين هو سيادة النظرة التحريمية للتأمين عموماً، مما أدى إلى نفور شريحة كبيرة من المجتمع السعودي من التأمين لتجنب الشبهة بالمعاملات التأمينية، ويسهم في ذلك غياب التوعية اللازمة لنشر ثقافة التأمين التكافلي.

**٣- صعوبات وتحديات صناعة التأمين التكافلي في الجزائر:**

تواجه صناعة التأمين التكافلي بصفة خاصة في الجزائر عدة صعوبات وتحديات تقف عقبة امام تطور نشاط التأمين التكافلي:

الصعوبات والتحديات القانونية والتنظيمية لصناعة التأمين التكافلي:

قانون التأمين الحالي في الجزائر لا يسمح بتقديم خدمات ومنتجات تأمينية تكافلية بشكل صريح، كما هو الحال في الكثير من الدول التي نجحت في تجربة التأمين التكافلي ومنها : السودان، ماليزيا، السعودية، والإمارات، كما أن الحديث على قانون التأمين التكافلي في الجزائر ينعكس مباشرة على المرسوم التنفيذي رقم(٠٩/١٣) الصادر بتاريخ٢٠١٩/٠١/١١، والذي لا يوضح مبادئ التأمين التكافلي وصيغ إدارة شركات التأمين التكافلي، إضافة إلى طرق مواجهة العجز في صندوق المشتركين وغيرها من الأمور المتعلقة بصناعة التامين التكافلي، كما لا يوضح القانون الإجراءات الواجب اتباعها للتحول من شركات التأمين التجارية إلى شركات التأمين التكافلية، فضلاً عن كون قانون التأمين الجزائري يفرض على شركات التأمين المتواجدة في السوق الوطنية تخصيص نسبة ٥٠% من مداخيل الشركة على شكل اسهم في سندات الخزينة العمومية، وهو أمر يتنافى مع التعاملات التأمينية التكافلية، فضلاً عن كونه – قانون التأمين الجزائري – يجعل من إنشاء هذه الشركات التأمين التكافلي امراً مستحيلاً من خلال اشتراطه وجود خمسة آلاف منخرط، الأمر الذي يجعل من الصعب ان ينمو ويتطور نظام التأمين التكافلي في الجزائر.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد لكون أغلب شركات التأمين الناشطة في السوق الجزائري والتي تعرف تطوراً ونمواً في نشاطها هي شركات عمومية، وفي المقابل يوجد شركة تأمين تكافلي واحدة هي شركة سلامة للتأمين، الأمر الذي يحد من القدرات التنافسية لشركة سلامة ويعيق نشاطها.

**التحدي الفني والمالي:** يواجه نشاط التأمين التكافلي في الجزائر عدة تحديات فنية ومالية تقف عقبة أمام تطور نشاطه نوردها فيما يلي:

- نقص المورد البشري المؤهل والذي يجمع بين الجانب الشرعي والفني المتعلق بصناعة التأمين التكافلي، فأغلب العاملين لديهم خبرة تأمينية تقليدية الأمر الذي يمثل تحدياً فيما يخص نشاط التأمين التكافلي، وينعكس ذلك من خلال قيام شركة سلامة للتأمين في الجزائر بإعداد قوائمها المالية في نماذج محاسبية تقليدية والتي لا تراعي العمل التأميني التكافلي، ولا تتوافق مع ما نصت عليه معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين.
- يفتقر سق التأمين الجزائري لوجود شركة إعادة التكافل، حيث إنَّ جميع الشركات التي تمارس نشاط إعادة التأمين في السوق الجزائري هي شركات تأمين تجارية الأمر الذي يحد من نشاط التامين التكافلي، حيث تقوم شركة سلامة للتأمين بإعادة التكافل لبرنامج التأمين التكافلي لدى شركة إعادة التكافل لمجموعة سلامة الأم، والمتمثل في فرعها الموجود بتونس (شركة بست ري)، التي توفر مجموعة كاملة من منتجات إعادة التأمين للتناسب مع احتياجات معظم شركات التأمين في الأسواق الناشئة في أفريقيا وآسيا.
- وجود بنك إسلامي وحيد هو بنك البركة في السوق الجزائري والافتقار لوجود سوق مالي نشط لم يسمح لشركة سلامة للتأمين باستثمار اشتراكات التأمين فيها وتحقيق نسب نمو في القطاع.

**التحدي التسويقي:** وجود شركة تأمين تكافلي واحدة في السوق الجزائري يقف عقبة أمام تسويق الخدمة التأمينية التكافلية، رغم كون شركة سلامة للتأمين تقوم بتوزيع خدماتها التأمينية عبر الإنترنت وعبر بنك البركة، غير إنها تفتقر لنشاط ترويجي كفء وفعال يساهم في التعريف بالخدمات التأمينية التكافلية التي تقدمها.

**التحدي الثقافي:** يفتقر الفرد الجزائري للثقافة التأمينية بصفة عامة والثقافة التأمينية التكافلية بصفة خاصة، والدليل على ذلك كون الطلب على الخدمات التأمينية في السوق الجزائري ينحصر في الطلب على التأمين الإجباري فقط، ويرجع ذلك لكون الفرد الجزائري يعتبر التأمين ضريبة يدفعها، وارتفاع النفقات المعيشية، كل ذلك ساهم في عدم لجوء الفرد الجزائري لطلب الخدمة التأمينية.

مما سبق يتضح لنا بأن صناعة التأمين التكافلي في الجزائر بصفة عامة تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تجعل نشاط التأمين محدوداً رغم اهميته ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، وأهم هذه التحديات هي غياب ونقص الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري، فضلاً عن نقص التوعية التأمينية من قبل شركات التأمين، كما أن شركة واحدة في سوق التأمين بالجزائر (شركة سلامة للتأمين) تمارس خدمات تأمينية تكافلية جعل نشاطها محدوداً جدا خاصة في ظل عدم قيامها بتنمية جانبها التسويقي من أجل التعريف بالخدمة التأمينية التكافلية بغرض زيادة الطلب عليها، الأمر الذي جعل صناعة التأمين التكافلي بالجزائر لا تعرف نمواً رغم انتشارها على مستوى العالم.

النتائج والتوصيات

# أولاً: النتائج:

١- رغم النمو الذي تشهده صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، إلا أنَّ سوق التأمين بالمملكة يواجه جملة من الصعوبات والتحديات متمثلة في تجزئة السوق ضعف القدرات الفنية في إدارة الأخطار والاستثمار محدودية شركات إعادة التأمين التكافلي غياب آليات لتدريب وتطوير العاملين في قطاع التأمين.

٢- رغم التغيرات الإدارية والمؤسسية الجذرية لغرض تحويل اعمال التأمين حسب القواعد الشرعية للتأمين التكافلي، إلا أنه هناك عدة تحديات اعترضت نمو صناعة التأمين التكافلي في السودان باعتبارها صناعة حديثة.

٣- صناعة التأمين التكافلي في الجزائر بصفة عامة تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تجعل نشاط التأمين محدوداً رغم أهميته ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، وأهم هذه التحديات هي غياب ونقص الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري، فضلاً عن نقص التوعية التأمينية من قبل شركات التأمين، كما أنَّ وجود شركة واحدة في سوق التأمين بالجزائري (شركة سلامة للتأمين) تمارس خدمات تأمينية تكافلية جعل نشاطها محدودا جداً.

# ثانيا: التوصيات

١- نشر الثقافة التأمينية التكافلية ينبغي أن يوجه إلى شريحتين مهمتين هما العاملون في شركات التأمين التكافلي ولأفراد المجتمع، حيث إن شحن العاملين في قطاع التكافل بثقافة التأمين التكافلي أمر في غاية الأهمية، إذ يسهم في ضمان تطبيق العاملين لنظام التأمين بصيغته الصحيحة، ومن ثم نقل هذه الثقافة إلى العملاء (المشتركين)، كما أن نشر ثقافة التأمين التكافلي في المجتمع يسهم في ارتفاع حصة شركات التأمين التكافلي من إجمالي الأقساط المكتبية، كما يسهم في ارتفاع حصيلة الفوائض التأمينية، وعلى المدى البعيد يزداد عدد شركات التأمين التكافلي على المستوى المحلي والدولي.

٢- نشر الوعي بأهمية التأمين التكافلي :يتطلب نشر الثقافة التكافلية قيام شركات التأمين التكافلي باستخدام مختلف وسائل الترويج والاتصال بصفة عامة للتعريف بأهمية صناعة التأمين التكافلي في دعم التنمية الاقتصادية، وتجسيد ذلك من خلال تقديم الحماية اللازمة للفرد وممتلكاته وللدولة بكافة قطاعاتها الإنتاجية والخدمية، واستثمار الفائض التأميني في المشاريع المنتجة والتي تحقق مردودية للمشتركين.

٣- إصدار تشريعات لحماية حقوق المشتركين وشركات التأمين التكافلي من المنافسة غير المشروعة من خلال إلزامية تطبيق مبادئ الحوكمة لترسيخ الشفافية في القطاع.

٤- يجب أن تكون المعايير الشَّرْعية المعتمدة من قبل شركة التأمين التكافلي مضبوطة ومعلومة لدى المراقب الشَّرْعي للاعتماد عليها في تقييم العقود، سواء كانت معايير خاصة أو عامة، يقصد بالمعايير الشَّرْعية الخاصة هي الأحكام الصادرة عن الهيئة الشَّرْعية الخاصة بشركة التأمين التكافلي، أما العامة فهي المعايير والأحكام الصادرة عن المجلس الشَّرْعي لهيئة المحاسبة والمراجعة.

٥- تبادل الأعمال التأمينية بين شركات التأمين التكافلي المباشرة وفقاً لمفهوم المشاركة، حيث يسهم ذلك في زيادة الطاقة الاستيعابية لشركات التأمين التكافلي ويقلل من الاعتماد على إعادة التأمين التجاري، ويتحقق ذلك من خلال إنشاء مجمعات إعادة التأمين والتي تعرف على أنها قيام عدد من شركات التأمين ذات القدرة المالية والفنية بالتعاون على إنشاء حساب مشترك يتم من خلاله توزيع الأخطار والمسؤوليات الكبيرة ذات الخطورة العالية وذلك وفق مساهمة كل شركة حسب طاقتها، وتخضع هذه المجمعات لنفس الأسس التي يقوم عليها نشاط شركات التأمين التكافلية.

٦- إقامة جهة إشرافية عليا تتولى مهمة اختيار ووضع الخطط والبرامج والمقررات الدراسية والدورات التدريبية وفق الأهداف العليا التي تحقق الغايات المستهدفة والتي تتمثل في تخريج عاملين على مستوى عال من التأهيل والمهنية لشغل الوظائف المختلفة في المؤسسات المالية الإسلامية عامة وشركات التأمين التكافلي خاصة.

## المراجع

١- عثمان بابكر أحمد، **قطاع التأمين في السودان، تقويم تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي إلى التأمين الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد للنشر، جدة، ط٢، ٢٠٠٤

٢- زيدان محمد أحمد، **شركات إعادة التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**

## البحوث:

١- عبد القادر بريش ومعمر حمدي، **التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي**، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، ٢٣ و ٢٤ فبراير ٢٠١١ م

٢- دليلة حضري وجميلة بغداوي، **صناعة التأمين التكافلي في دول مختارة بين الواقع، الآفاق والتحديات**: بحث مقدم للملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب عربية -، جامعة الشلف، ٠٣ و ٠٤ ديسمبر ٢٠١٢ م

٣- الجرف محمد سعود، **أنظمة ونماذج إعادة التأمين التعاوني (إعادة التكافل) في بعض الدول العربية والإسلامية**، بحث مقدم للملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبو ظبي، يومي ١٨ و ١٩ مايو ٢٠١٤ م

٤- فرحان أحمد محمد، وعياد ياسر محمد، **تقييم سياسات إعادة التأمين لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية**، بحث مقدم للملتقى الخامس للتأمين التعاوني، أبو ظبي، يومي ١٨ و ١٩ مايو ٢٠١٤ م